قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٥

بالموافقة على العقد التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨

بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة

بشأن مساعدة البرنامج لخلق أصول ثابتة

للمجتمعات الفقيرة - البرنامج القطرى (٢٠١٣ - ٢٠١٧)

المكون الثالث : تأمين سبل العيش وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة

المكون الفرعى : المجتمعات الهشة بمحافظة مطروح

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفــق عـلـى العقــد التنفيــذى الموقــع فى القاهرة بتاريــخ ٢٠١٣/٦/١٨ ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغــذاء العالمــى التابــع للأمم المتحــدة بشأن مساعدة البرنامج لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة - البرنامج القطرى (٢٠١٣ - ٢٠١٧) ، المكون الثالث : تأمين سبل العيش وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة ، المكون الفرعى : المجتمعات الهشة بمحافظة مطروح ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

عقد تنفيذى

بين كل من حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة

بشأن مساعدة البرنامج لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة

برنامج الغذاء العالمى

البرنامج القطرى (٢٠١٣ - ٢٠١٧)

المكون الثالث

تأمين سبل العيش وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة

المكون الفرعى : المجتمعات الهشة بمحافظة مطروح

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية «المشار إليها فيما بعد بالحكومة» وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة «المشار إليه فيما بعد ببرنامج الغذاء العالمى» قد توصلا لاتفاق بشأن المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمى بموجب الاتفاقية الأساسية الموقعة بين الحكومة المصرية وبرنامج الغذاء العالمى فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨ ؛

وحيث إن برنامج الغذاء العالمى قد وافق على توفير هذه المساعدات فى إطار وبشروط حددها المجلس التنفيذى للبرنامج القطرى (٢٠١٣ - ٢٠١٧) فى يونيو ٢٠١٣ ؛

وحيث إن الحكومة المصرية قد طلبت مساعدات من برنامج الغذاء العالمى لتنفيذ المكون الثالث الوارد بالبرنامج القطرى : (تأمين سبل العيش وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بجنوب البحر الأحمر المشار إليه فيما بعد بالمشروع) والخاضع لكافة أشكال الدعم ؛

وبناءً عليه ، اتفق كل من «الحكومة» و «برنامج الغذاء العالمى» على تنفيذ المشروع المشار إليه بعاليه فى إطار التعاون المتبادل ، حيث اتفق الطرفان على ما يلى :

(البند الأول)

غرض ووصف المشروع ومساعدة البرنامج

١ - تحليل المشكلة :

كما هو الحال فى المجتمعات الريفية الفقيرة وانعدام الأمن الغذائى والفقر وهى تهديدات حقيقية فى بعض المجتمعات البدوية بمطروح ويعد البعد الذى تتسم به المواقع البدوية له تأثير سلبى كبير على تكلفة الحصول على الغذاء ، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف النقل المعنية . وعلاوة على ذلك ، فإن بعض المجتمعات البدوية بمطروح تواجه نقصًا فى الغذاء بسبب الجفاف والعواصف الرملية الموسمية القاسية والتى كانت تعامل من قبل من خلال اقتراض المال والقضاء على العناصر الغذائية الأساسية من نظامها الغذائى (اللحوم ، والبقول ، والخضروات) ، بالإضافة إلى تقليل معدل استهلاكها للمواد الغذائية بصورة عامة .

تنفق الأسر أكثر من (٥٠٪) من نفقاتها الشهرية على الغذاء . أكد استطلاع سابق وجود بعض أشكال سوء التغذية ، مثل فقر الدم الذى يؤثر على (٥٠٪) من النساء الحوامل وأكثر من (٧٠٪) من النساء غير الحوامل ؛ أعراض نقص فيتامين «أ» (العمى الليلى بين «١٩٪» وجفاف الملتحمة بين «١٧٪» من النساء) . كما وجد التقزم الشديد سائد بين (٢٠٪) ، والتقزم المعتدل بين (١٠٪) من الأطفال دون سن الخامسة من العمر ، وهو مؤشر على سوء التغذية المزمن ، كما وجد أكثر من (٣٦٪) من الأطفال تحت سن الخامسة يعانون من نقص الوزن .

تعد السيدات بصفة خاصة أكثر عرضة للخطر نظراً لأنهن يقيمن فى مجتمعات بدوية تحتاج للتعليم الأساسى وبرامج محو الأمية وأغلبيتهن لم يسبق لهن الذهاب للمدرسة ، وتعد مصادر دخلهن محدودةً للغاية حيث تتم أنشطة الرعى من قبل الرجال الذين يمتلكون رؤوس حيوانات والذين يحصلون على الدخل ، وتفيد تقارير المناطق أن مطروح (انظر الخريطة أدناه) مشهورة بسلالة من الأغنام المحلية المطلوبة فى جميع أنحاء البلاد ، وبالتالى يمثل مصدراً جيداً للدخل ، كما يمكن تطوير السوق فى المستقبل .

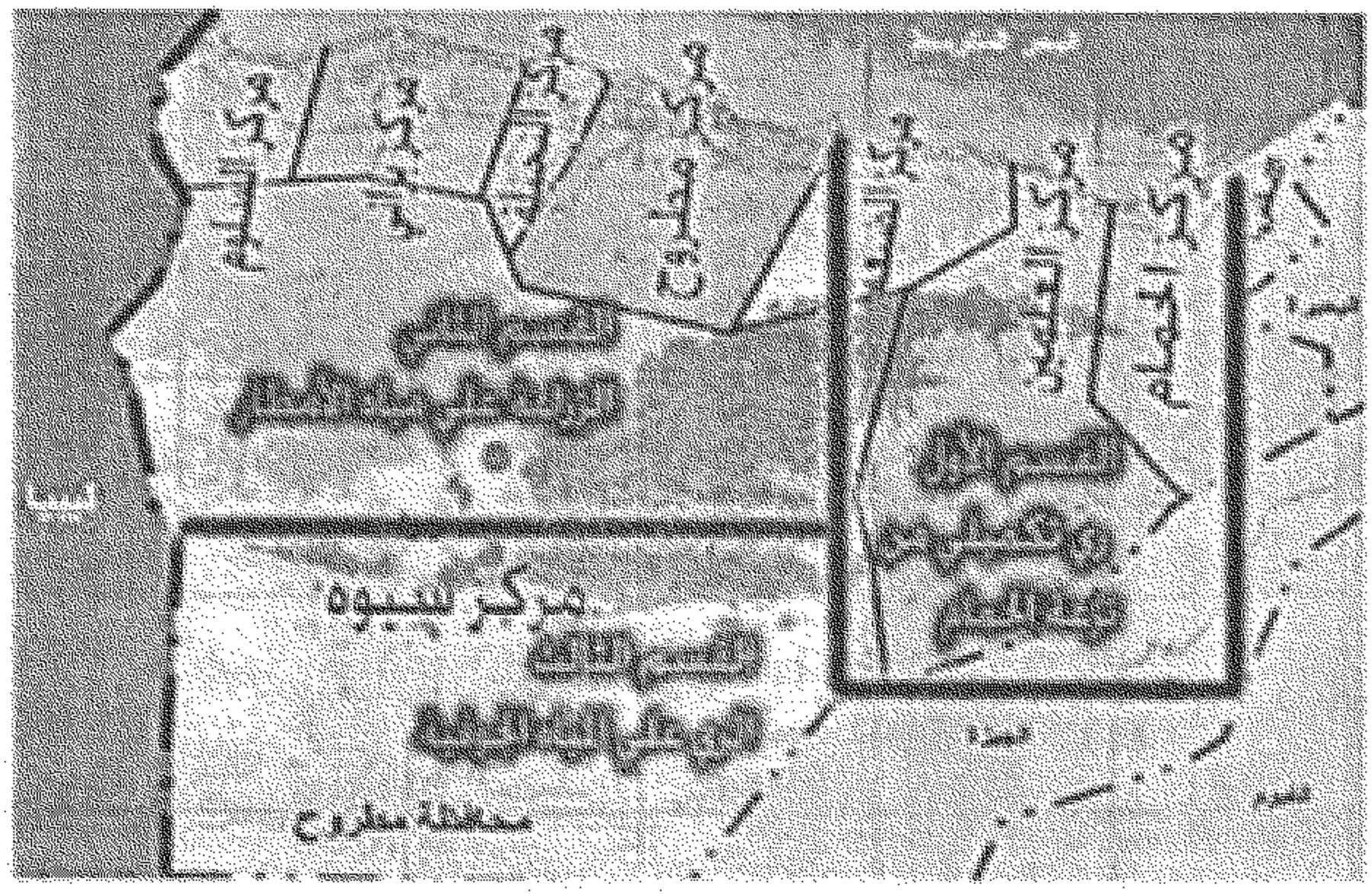

١-١ مساعدات برنامج الغذاء العالمى السابقة : (ويضيف تعديل النص التالى) :

تمت مساعدة المجتمعات البدوية فى مطروح من قِبَل شركاء التنمية مثل : برنامج الأغذية العالمى وغيرها مثل البنك الدولى فى إطار برنامج إدارة موارد مطروح (MRMP) فى ١٩٨٠ و١٩٩٠ ، خلال هذا الوقت ، ساهم منهج الغذاء مقابل العمل فى بناء الآبار والصهاريج لحصاد وتخزين مياه الأمطار ؛ تطوير المساكن ، من بين إنجازات أخرى . ونفذت أنشطة المشروع أساسًا فى المنطقة الساحلية ومنطقة سيوة . ومنذ تلك الفترة الزمنية ، وأصبحت ظروف الجفاف أسوأ ، والتى أثرت بشكل كبير فى سبل عيش البدو والأمن الغذائى فى المنطقة (٢) على الخريطة أعلاه .

١-٢ مبررات مساعدة برنامج الأغذية العالمى :

يقدم برنامج الأغذية العالمى فى الوقت الراهن المساعدات الغذائية فى الغذاء من أجل التعليم (الغذاء مقابل التعليم) لقطاع التعليم غير الرسمى فى مناطق مختلفة من البلاد ، أى مبادرة مدارس لتعليم البنات ، مدارس الفصل الواحد للمجتمع ، ومدارس الطفولة المبكرة ما قبل الابتدائى . ويقوم البرنامج بتوسيع نطاق التغطية ليشمل الغذاء مقابل التعليم ومدارس الفصل الواحد فى محافظة مطروح والمجتمعات البدوية النائية بمطروح وذلك حسب توافر الموارد اللازمة .

تدخلات البرنامج الأخرى توفر الغذاء على أساس قصير الأجل والحوافز فى إطار خطط مقابل الأصول الغذائية للبنية التحتية للمجتمع ، على سبيل المثال لتحسين ظروف المسكن ، والمرافق الخدمية و / أو الحصول على المياه ، يتم توفير الغذاء رهنًا بتوافر الموارد فقط لأولئك الذين هم تحت خط الفقر ، وتقتصر على مدة العمل التى يجرى تنفيذها .

١-٣ الغاية والأهداف :

تجديد مساعدات وزارة الزراعة وبرنامج الأغذية العالمى للمجتمعات البدوية التى تعانى من انعدام الأمن الغذائى والقاطنة بدورها فى المناطق المهمشة بالمحافظة سوف تركز على تمكين المرأة ، وتعزيز الأمن الغذائى والتغذية من خلال التوعية ، وتوافر الخدمات الأساسية فضلاً عن تمكين البدو من الحصول على دعم المواد الغذائية . أوفدت بعثة ثانية فى نوفمبر ٢٠١٢ من قِبَل وزارة الزراعة بهدف تحديد المستفيدين والاحتياجات بالتفصيل والتدخلات الفعالة من حيث التكلفة .

تُستهدف المناطق الريفية البعيدة والمجتمعات المحلية فى القسمين (٢ و٣) أعلاه وفقًا للخريطة ، مع استثناء للمحميات الطبيعية . وتحقيقًا لهذه الغاية ، وبناءً على نتائج عمليات التقييم الاجتماعية والاقتصادية والتقنية للسكان فضلاً عن البنية التحتية القائمة وعدم وجودها ، فإن الهدف من بناء القدرة على التكيف وتحسين حالة الأمن الغذائى للمجتمعات البدوية يتم من خلال دخل أفضل وخدمات أساسية وقد تم تحديد التغيير السلوكى للتغذية . الأهداف المراد تحقيقها من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال المساعدة المقترحة هى :

خدمات التعليم المتاحة للأطفال .

الخدمات الصحية المتاحة لأفراد الأسرة ، وخاصة النساء .

يتم تحسين الأنماط الغذائية من خلال تحسين فرص الحصول على الأطعمة المغذية ورفع الوعى الصحى والتغذية .

خطط التمويل التى أنشئت لتمكين المرأة من خلق مصادر دخلهن الخاص من تربية الحيوانات ، والحرف اليدوية ، وتقديم الخدمات ، والمشاريع الصغيرة الأخرى .

ترقية الإسكان حيث تدعو الحاجة ، وإتاحة مصادر الطاقة الموثوق منها .

الخدمات الإرشادية الزراعية والبيطرية وخاصة لإتاحتها على أساس منتظم .

تقديم المياه الصالحة والمضمونة على مدار سنوات من خلال أنماط المطر المتعددة والتوعية اللازمة بمعالجة المياه الأقل تكلفة والتعامل مع الأساليب المتعددة .

١-٤ أهداف المشروع :

يتم استخدام التمويل فى إطار هذه المساعدة لتكملة موارد الحكومة فى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه . وسوف تُساعد ٣٠٠ أسرة فى المجتمعات من «أوجارين ، بق بق ، أبو زريبة والرابية فى منطقة برانى (القسم الثانى على الخريطة أعلاه) » .

١-٥ الأنشطة :

وفى إطار هذه المساعدة سيتم تنفيذ الأنشطة التالية :

(أ) الخدمات الصحية :

عقد ندوات من أجل زيادة الوعى الصحى حيث سيتم تنفيذ ندوة فى كل قرية ستكون ربع سنوية فى العام الأول والربع سنوية الأخرى فى العام الثانى . تتكون كل ندوة من (٢٠-٣٠) مشاركًا لإدخال مفاهيم الرعاية الصحية الأساسية بما فى ذلك رعاية الأم والطفل ، التغذية الصحية وخصوصًا للنساء الحوامل والمرضعات والأطفال ، النظافة ، معالجة المياه ذات التكلفة المنخفضة ، التخزين ، تقنيات التعامل مع المواد بما فى ذلك صيانة الصوت وتشغيل الممارسات من الصهاريج الموجودة ، الممارسات الصحية السليمة ، والإسعافات الأولية ، إلخ .

تنفيذ (٢٤) قافلةً طبيةً تشمل أطباءً للأطفال ، جراحين وباطنة يقومون بزيارة القرى لتقديم فحوص طبية ، ووصف الدواء وتوفيره حسب الحاجة والدعم فى الحالات التى تحتاج إلى تدخلات فورية .

تنفيذ (١٦) قافلةً بيطريةً حيث سيتم تسهيل زيارة الأطباء البيطريين للقرى لفحص الحيوانات ، وتوفير اللقاحات ووصف وتوفير الدواء حسب الحاجة .

يتم عقد (٢٤) ندوةً بيطريةً لرفع الوعى حيث يُقدم المشورة للحيوان السليم بما فى ذلك حفظ ممارسات التغذية السليمة ، جداول التطعيم ، إلخ .

بناء وحدة للرعاية الصحية فى كل قرية ، بالتنسيق مع وزارة الصحة والموظفين وتجهيزها لتكون آلية تقديم الخدمات المستدامة للرعاية الصحية والتغذية .

بناء وحدة للرعاية البيطرية فى كل قرية ، بالتنسيق مع وزارة الزراعة والموظفين وتجهيزها لتسهيل تقديم الرعاية البيطرية وبشكل مستمر .

(ب) الخدمات التعليمية :

إنشاء مدرسة الفصل الواحد للبنين ، حيث يتم تعليم (٢٠-٣٠) طالبًا متبعين فى ذلك منهج المدرسة القومية ذات الفصل الواحد فى كل قرية . وسوف يتم بناء المدرسة خلال (١٢) شهراً من هذه المساعدة . فى غضون ذلك سوف تبدأ الدراسة فى واحدة من المبانى القديمة فى القرية كإسهام من قبل المجتمع وذلك لحين الانتهاء من بناء المدارس .

إنشاء مركز تنمية المرأة والذى سوف يحتوى على فصل لمحو أمية السيدات بسعة (٣٠) طالبًا فى كل قرية . وسوف يتم بناء هذا المركز خلال (١٢) شهراً من هذه المساعدة . فى غضون ذلك ، سوف تبدأ فصول محو الأمية فى أحد المبانى القديمة للقرية ، كما عرضت مساهمة المجتمع حتى يتم الانتهاء من بناء المركز .

إنشاء مدرسة الفصل الواحد للبنات فى كل قرية على غرار مدرسة البنين ، وسيتم تعليم (٢٠-٣٠) طالبة المناهج الدراسية الوطنية ، وسيجرى أيضاً الدراسة فى مبنًى قديم حتى يتم الانتهاء من تشييد المبنى .

(ج) الحصول على الدخل :

يتم تمكين المرأة من خلال التدريب على تحصيل الدخل داخل مركز تنمية المرأة ، وسيتم تقديم (٢٤) دورةً تدريبيةً فى مجال الحرف اليدوية إلى (٣٦٠) من السيدات ، والمتدربات سوف يحصلن أيضًا على تدريب فى التسويق ومنفذ لتسويق منتجاتهن لزيادة إمكانات التسويق الخاصة بهن .

لاستكمال هذا النشاط ، وهى آلية التمويل المستدام لدعم المشاريع الصغيرة والأنشطة الأخرى المدرة للدخل للمرأة البدوية ، بما فى ذلك توسيع نشاط الثروة الحيوانية والمعد له فى العام الثانى . وتشمل اليات التمويل إحياء صناديق القروض الخاصة بالثروة الحيوانية ، حيث سيتم توفير رؤوس الحيوانات من سلالة من الأغنام المحلية كخطوة أولى فى البدء فى إنشاء السوق المركزى والذى ستقوم المحافظات الأخرى بالشراء من خلاله .

٢ - الفائدة العائدة من المشروع والمستفيدين منه :

٢-١ أسلوب ومعايير اختيار منتفعى المشروع :

يقدر إجمالى عدد المستفيدين من المشروع حوالى (٤٠٠) أسرة كحد أقصى بما يمثل قرابة (٢٠٠٠) منتفع ، وهذا يعنى أن متوسط عدد الأسرة الواحدة هو لخمسة أفراد ، تمثل نسبة السيدات حوالى (٥٠٪) من إجمالى عدد المنتفعين .

يتم اختيار قرى المنتفعين بمعرفة اللجنة الإشرافية وتتكون من ممثل عن برنامج الغذاء العالمى وإدارة المشروع والمحافظة . يتم اختيار تلك القرى بناءً على محددات تشمل هشاشة المجتمع بمعنى (الفقر وحالات سوء التغذية) وكذلك إمكانيات تنفيذ المشروعات التنموية بها ويكون المؤشر لها هو توافر الموارد الطبيعية والبشرية .

يتم تنفيذ خطة العمل التنموية الخاصة بكل مجتمع بناءً على تطبيق منهج المشاركة بدعم من المشروع وبرنامج الغذاء العالمى وسوف تشتمل خطط العمل على الأهداف والأنشطة والنتائج وكذلك تحديد الجدول الزمنى للأنشطة وتوزيع الأدوار والمسئوليات وعدد المنتفعين والمدخلات المطلوبة بما يشمل الخامات والخبرات والمعونة الغذائية اللازمة . تقوم اللجنة الإشرافية بمراجعة خطة العمليات وعمل التعديلات اللازمة فى ضوء الأهداف التنموية للمحافظة والموارد المتاحة للمشروع ويتم إرسال الخطط التنموية المجتمعية للمشروع وبرنامج الغذاء العالمى للمراجعة والتصديق .

بمجرد اعتماد خطة العمليات سيشترك أعضاء من المؤسسات المجتمعية المحلية والشخصيات القيادية داخل المجتمع فى الاختيار الفعلى للمنتفعين والذى يتم بناءً على التواجد الدائم والحس الانتمائى للمجتمع ومدى وثاقة الصلة بين الأنشطة الاقتصادية التى يقومون بها والأهداف التى يركز عليها المشروع ومدى جديتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه .

يتم تطوير معايير اختيار المنتفعين من خلال اللجنة الإشرافية ومؤسسات تنمية المجتمع ، معتمداً فى أساسه على أن يكون اختيار المنتفعين قائمًا على محددات تشمل الفقر ، الحالة الغذائية ، النوع الاجتماعى ، الحضور والتواجد الدائم ، الحس الانتمائى للمجتمع ومدى جديتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه ، كما يتم إشراك الشخصيات القيادية بالمجتمعات والمنظمات المجتمعية فى عملية الاختيار الفعلى للمنتفعين .

تتضمن فوائد المشروع توفير حصة غذائية ربع سنوية لعدد يصل إلى (٢٠٠٠) منتفع وأسرهم يتم توزيعها مقابل وقتهم الذى بذلوه فى العمل ومشاركتهم فى أنشطة التدريب . يصل إجمالى حجم المعونة الموزعة خلال مدة المشروع حوالى ٣٤٨ طنًا متريًا ويخضع ذلك لتوافرها لدى البرنامج ، وتقدر القيمة اليومية لحصة المعونة الغذائية المقدمة لكل أسرة بحوالى (٤٢٥) جنيهًا مصريًا ، يتم ربط المعونة الغذائية بالفوائد العائدة من المشروع مثل القروض والحصول على الأصول المادية التى يقوم المشروع بإنشائها .

٢-٢ الآثار المتوقعة للمشروع على المرأة :

يظل مفهوم الجندر اتجاهًا مطبقًا فى المشروع وذلك استكمالاً لسياسة البرنامج القطرى السابق وتقدم وحدة الجندر بالبرنامج أنشطةً تدريبيةً للمنتفعين فى هذا المجال ، كما يتم التركيز بصورة خاصة على ما يلى :

تحتل المرأة مركزها فى اهتمامات المشروع وخاصة اللاتى يتعرضن لمخاطر الاتجار وضحايا الهجرة الداخلية .

ضمان استفادة المرأة من أنشطة المشروع بشكل متكافئ مع الرجل .

تحقيق قواعد المساواة بين الجنسين فى مجال توزيع المعونة الغذائية والاستفادة من أنشطة المشروع . وسوف يسعى برنامج الغذاء العالمى بكافة السبل لتحقيق ضمان تمثيل المرأة فى لجان إدارة مشروعات الأنشطة المختلفة ولجان توزيع المعونة بنسبة لا تقل عن (٢٠٪) وقد يصعب تحقيق ذلك فى كل مناطق عمل المشروع إلا أن البرنامج سيعمل على وضع خطط بديلة لجعل صوت المرأة مسموعًا .

زيادة الوعى بالتغذية المناسبة لكل من المرأة والطفل .

ضمن الأهداف الهامة المتعددة التى يسعى المشروع إلى تحقيقها يأخذ نشاط رفع كفاءة مهارة المرأة فى مجال محو الأمية المهنية والرقمية موضعه الهام على رأس أهداف المشروع بصفة عامة ومن المنتظر أن يتم تنفيذ هذا النشاط من خلال التعاون مع هيئة محو أمية الكبار وهى هيئة حكومية معتمدة وكذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

٢-٣ اهتمامات البيئة :

يعمل برنامج الغذاء العالمى فى تعاون وثيق مع الهيئة المصرية لشئون البيئة التى تقوم بدورها بتوفير الخطوط العريضة اللازمة لتنفيذ المشروع خاصة فيما يتعلق بنشاط «الغذاء مقابل العمل» حيث يساعد هذا النشاط على استخدام الموارد والتقليل من مخاطر إدخال مواد جديدة لا تنتمى لهذه البيئة ، وسيظهر هذا أثناء تنفيذ أنشطة المشروع بالمناطق المحمية التى تتولى الهيئة المصرية لشئون البيئة إدارتها وتتحمل المسئولية كاملة عنها .

من المتوقع أن يؤثر المشروع إيجابيًا على البيئة حيث يسهم فى استعادة بعض النباتات المحلية المهددة بالزوال ، كما يعمل المشروع أيضًا على نشر الوعى الصحى وإنشاء المرافق الصحية فى القرى المستهدفة وزراعة الأشجار وإنشاء مصدات للرياح لحماية الزراعات من العواصف الرملية التى تقضى عليها . ويواصل برنامج الأغذية العالمى والحكومة بذل الجهد لإحياء ومتابعة هذه المنطقة الحدودية ذات البيئة الصحراوية الجافة .

(البنـد الثانى)

مساهمات برنامج الأغذية العالمى

إضافةً إلى البنود والشروط التى تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الغذاء العالمى والتى سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما ، يلتزم برنامج الغذاء العالمى بالقيام بالالتزامات على النحو التالى :

قرر المجلس التنفيذى لبرنامج الغذاء العالمى تفويض البرنامج لمنح تمويل إضافى لدعم ما يزيد عن (٢٠٠٠) منتفع من خلال دعم الأنشطة التنفيذية المحددة فى هذا العقد للفترة من يوليو ٢٠١٣ حتى يوليو ٢٠١٥ ويعتمد توفر هذا التمويل على مدى اهتمام الجهات المانحة بأنشطة المشروع . يعمل برنامج الغذاء العالمى بالتعاون مع إدارة المشروع على إدارة وتجهيز الموارد المقدمة من الجهات المانحة المحلية والدولية .

١ - تقديم المعونة الغذائية وغيرها من أوجه الدعم :

١-١ وفقًا لما هو متاح من الموارد بصفة عامة أو سلعة غذائية بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الغذاء العالمى للحكومة المصرية السلع الغذائية بميناء الإسكندرية وبكميات لن تتجاوز تلك المحددة فيما بعد بقيمة إجمالية (متضمنة تكلفة الشحن ، والخبير المصفى ، والإشراف المحلى) تقدر بـ ٣٤٤ , ٢٥٠ دولار امريكى :

(أ) ٣٢٠ طنًا متريًا من دقيق القمح .

(ب) ٢٨ طنًا متريًا من الزيت النباتى .

١-٢ تمثل البنود المدرجة بالفقرة (١-١) بعاليه فكرة عامة عن كمية المواد الغذائية التى تمثل حجم التمويل الذى يستخدم فى المشروع ، وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقًا لما هو متاح لبرنامج الغذاء العالمى ، ومحليًا بالدولة المتلقية . وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءاً من البرنامج القطرى العام وللمدير القطرى الحق فى إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية .

١-٣ وفقًا للمتاح من الموارد الغذائية ، يوفر برنامج الغذاء العالمى مواد المعونة الغذائية شهريًا حتى تاريخ انتهاء هذا العقد التنفيذى .

١-٤ تحدد الشحنات طبقًا للمتاح من السلع المذكورة وفقًا لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير فى مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقًا لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة .

١-٥ قد يحدث تغير فى مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محليًا (سواءً مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الغذاء من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج يتعهد بشراء هذه السلع من السوق المحلى .

١-٦ يتعهد برنامج الغذاء العالمى بأن يخطر الحكومة المصرية كلما أمكن ذلك بما يتحقق من الترتيبات اللازمة التى يتخذها بخصوص توريد السلع الغذائية .

١-٧ يتخذ برنامج الغذاء العالمى كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها فى بند (٢) فقرة (١-١) ، كما يتولى إقامة الدعوى القضائية اللازمة على شركات النقل استناداً إلى تقرير الخبير المصفى المكلف من قبل البرنامج ويتم الاستلام وفقًا لسلامة وصول السلع وللبرنامج أن يوفر كميات إضافية فى حالة وجود عجز فى الكمية المسلمة بنسبة تزيد عن (خمسة فى المائة) تلفت أو فُقدت لدى شحن الكمية وخاصة حال انتهاء العمل بالمشروع وما زالت تلك الكمية مطلوبة للتوزيع .

١-٨ وبالإضافة إلى ذلك ، سيقوم البرنامج بتوفير الأموال اللازمة لصندوق الثروة الحيوانية ($٢٨١٧٦) وبناء القدرات ($٣٠٠٠) .

٢ - الخدمات الإشرافية والاستشارية :

٢-١ يتعهد برنامج الغذاء العالمى بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفى المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى مجال الإطار العام لتنفيذ المشروع .

٢-٢ قد يقدم برنامج الغذاء العالمى المساعدة الفنية فى دعم انشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خبراء لتدريب العاملين الشركاء على المستوى الميدانى فى مجالات الإدارة القائمة على النتائج وتنمية المجتمع بالمشاركة وإعداد التقارير والجندر وكل ما هو وثيق الصلة بأعمال المتابعة والتقييم للأنشطة وفقًا لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع .

٢-٣ يعمل المكتب القطرى لبرنامج الغذاء العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، كما يقدم المشورة والنصح لمدير / مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات :

(أ) الإجراءات اللوجيستية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية .

(ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع .

(ج) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى .

ولتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع ، فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع :

يتضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد التقارير الربع سنوية وتقارير تنفيذ المشروع وكذلك فى متابعة المشروع طبقًا لمؤشرات الأداء المقترحة المدرجة فى ملحق (١) .

يتولى موظفو مكتب البرنامج القطرى بالتعاون مع المدير التنفيذى للمشروع عمل ما يلى :

١ - زيارات متابعة ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .

٢ - زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة وذلك لمقابلة السلطات المحلية سواء فى المحافظة أو على مستوى القرية (بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها ، بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرهم) .

يقوم مكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتها مع مسئولى المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى :

يقوم المكتب القطرى لبرنامج الغذاء العالمى بإخطار ممثلى الجهات المانحة وممثلى المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ويتم ذلك من خلال ما يلى :

(أ) المكاتبات الرسمية .

(ب) الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة .

(جـ) الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التى يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .

يساعد المكتب القطرى لبرنامج الغذاء العالمى موظفى المشروع فى الحصول على دعم من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية .

يتم إعداد زيارات ميدانية خاصة للمناطق التى يتم اختيارها لإطلاع ممثلى الجهات المانحة المهتمة بأنشطة البرنامج والتى يمكن أن تقدم خدمات تنموية ذات صلة وذلك بالتشاور بين المكتب القطرى للبرنامج والمدير التنفيذى للمشروع بهدف تدعيم الأنشطة الخاصة بالمشروع ، كما يقوم المكتب القطرى للبرنامج بدعوة ممثلى الجهات المانحة للمشاركة فى زياراته الميدانية المنتظمة لمناطق عمل المشروع .

يساعد المكتب القطرى موظفى المشروع بصورة خاصة للحصول على تمويل من جهات مانحة أخرى والتى يمكن الاستفادة منها فى دعم الأنشطة الضرورية واللازمة لنجاح المشروع مثل الوصول إلى توفير مصادر تمويل أخرى للمزارعين .

٣ - متابعة وتقييم المشروع :

٣-١ يتم عمل مسح تقييمى أساسى للمشروع من قبل وحدة التقييم والخرائط بالبرنامج وفقًا لخطة عمل المشروع التى يتم تطبيقها وتطويرها من خلال مفهوم التنمية بالمشاركة ، ويتم عرض البيانات الأساسية بهذا التقييم على الشركاء المنفذين بالحكومة .

٣-٢ يتم عمل تقييم نصف سنوى أو تقييم ذاتى لاستعراض أداء المشروع والتوصيات الخاصة بوسائل تحسين تأثير وفاعلية خطوات سير العمل بالمشروع ، ويتم رفع نتائج هذا التقييم فى تقرير لمناقشتها مع شركاء البرنامج وإدراج التوصيات فى خطة عمل المشروع السنوية .

٣-٣ وفى نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذى للمشروع وتأثيره . يشمل هذا التقييم بعض القضايا مثل المنتفعين المستهدفين وتوفير الخدمات وعمل التصميمات ، كما يشمل أيضًا مدى تحقيق الأهداف الأساسية للمشروع وفاعلية المعونة الغذائية المقدمة . يتم إيجاز النتائج والتوصيات فى تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التى قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات التى يقوم برنامج الغذاء العالمى بإجرائها .

٤ - نظام إعداد التقارير ببرنامج الغذاء العالمى :

٤-١ يتولى المكتب القطرى خلال مدة المشروع تقديم التقرير السنوى متفق المعايير إلى برنامج الغذاء العالمى ، كما يقوم بتسجيل أداء حركة السلع وفقًا للمعايير الدولية الخاصة بنظام حركة السلع وتحليل العمليات ، بالإضافة إلى تسجيل المعاملات والحسابات المالية للمشروع بشبكة المعلومات الدولية لبرنامج الغذاء العالمى ، بالإضافة إلى ذلك ، تتولى إدارة المشروع تسليم تقارير مراجعة الحسابات المالية السنوية للمشروع (بموجب البند الثالث « ٧-٦ ») ، وتتولى الجهات المانحة أيضًا تقديم التقارير الخاصة بالتمويل المقدم من قبلها لدعم أنشطة المشروع .

(البند الثالث)

إسهامات الحكومة

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين كل من الحكومة المصرية وبرنامج الغذاء العالمى ، كما ذكر سلفًا فى هذا العقد التنفيذى ، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

١ - تنفيذ وإدارة المشروع :

١-١ تَعِد الحكومة بتنفيذ خطة المشروع ، كما تكون مسئولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الغذاء العالمى للفئة المستهدفة لمساعداته .

١-٢ تلتزم الحكومة بتوفير ما يلى سواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الغذاء العالمى :

تكاليف الحكومة	القيمة
مصاريف إدارية	٧٧٤٠٠٠٠ جنيه مصرى
التكلفة المباشرة لأنشطة البرنامج القطرى (تمويل أنشطة التنمية)	٦٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى
انتقالات داخلية وتخزين وتداول	٩٤٠٠٠٠ جنيه مصرى
المعدات والتجهيزات اللازمة	١٤٠٠٠٠٠ جنيه مصرى
أنشطة دعم المشروع (التدريب والمتابعة والتقييم)	٩٠٠٠٠٠ جنيه مصرى
الإنشاءات	٣٨٠٠٠٠٠ جنيه مصرى
الإجمالى	٢٠٧٨٠٠٠٠ جنيه مصرى ٢٩٦٨٥٧١ دولاراً أمريكيًا

١-٣ تفوض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الغذاء العالمى فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بالمشروع ، كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتعيين مشرف عام كما هو منصوص عليه فى النقاط الأساسية لبنود خطة العمليات .

١-٤ يعمل مدير تنفيذى دائم على رئاسة الهيئة التنفيذية للمشروع التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والتى تتولى مسئولية تنفيذ مهام جميع مشروعات المساعدة التابعة للأمم المتحدة تحت إشراف وتوجيه المشرف العام ، كما يكون مسئولاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وبرنامج الغذاء العالمى . تقوم الهيئة التنفيذية للمشروع بجميع الأنشطة التنفيذية متضمنة خطط وبرامج العمل وتسهيلات تنفيذ الإجراءات اللازمة لنقل المعونة الغذائية بالإضافة إلى ضمان تحقيق المشروع لأهدافه التنموية .

١-٥ لمدير المشروع وهيئة موظفيه التفويض الكامل فى التنسيق مع المحافظات والمجالس المحلية والوزارات المعنية الأخرى (مثل وزارة الصحة ، وزارة التعليم ، ووزارة الخارجية) لتحقيق الدعم الفنى المطلوب ، بالإضافة إلى الوكالات المحلية والدولية للحصول على الدعم فى مجالات التسويق والتدريب والإرشاد .

٢ - ترتيبات التنفيذ السابقة لبدء العمل بالمشروع :

يقوم كل من المشرف العام والمدير التنفيذى للمشروع بالتأكيد على الانتهاء من اتخاذ الإجراءات التالية قبل البدء فى تنفيذ أنشطة المشروع :

(أ) تعيين اللجان الإشرافية رسميًا من قبل المحافظ ، يتولى موظفو هذه اللجان الإشرافية للمشروع تنفيذ المسئوليات التالية :

الموافقة على قائمة المنتفعين والمجتمعات الجديدة بالمشروع .

التواصل مع المحافظات والمنظمات المجتمعية لإعداد وتنفيذ خطط عمليات تنمية المجتمع . وبصورة أكثر تحديداً ، طلب إعداد خطط العمل ، ومراجعة تلك الخطط فى ضوء إمكانيات المشروع والموارد المتاحة ، والمتابعة الدورية لعمليات التنفيذ .

التنسيق بين الجهات المانحة للمشروع والتأكد من أن الموارد الخاصة بهذه الجهات يتم استخدامها الاستخدام الأمثل لتقديم أفضل دعم ممكن للمحافظة .

(ب) إدارة المساهمات العينية أو النقدية المقدمة من مصادر داخل المحافظة لدعم المشروع واستكمال مساهمات برنامج الغذاء العالمى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

(جـ) إعداد خطط عمليات تنمية المجتمع بدعم من المشروع وبرنامج الغذاء العالمى ، وإزالة العقبات وتجهيزها للعمل بمساعدة اللجنة الإشرافية ، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والبرنامج . عرض قائمة المنتفعين المشاركين فى أنشطة مساعدات البرنامج وإصدار البطاقات التموينية لهم .

(د) يتم شراء أو إيجار مخازن كافية مجهزة لاستقبال السلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى .

٣ - استلام وتسليم السلع :

٣-١ تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية لبرنامج الغذاء العالمى والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل . وفى حالة ما إذا كان التفريغ والنقل يتم بمعرفة أو تحت مسئولية أصحاب هذه الخطوط الملاحية فإن التسليم يتم عقب نزول المواد من الصنادل إلى رصيف الميناء .

٣-٢ أما فى حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسى ، فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب . أما فى حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل بواسطة ونش التفريغ .

٤ - استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام :

٤-١ فى جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكيد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أى وسائل نقل أخرى .

٤-٢ من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما فى ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانىء بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسوم والفرز وما يماثلها من رسوم الموانى المتشابهة .

٤-٣ فى حالة شحن المواد الغذائية على مراكب ، يقوم برنامج الغذاء العالمى بسدادها وتتحمل الحكومة جميع الغرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أى وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضًا بسدادها لبرنامج الغذاء العالمى لدى مطالبته بها ومن ناحية أخرى ، فإن أى امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة ، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ / مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوى وتودع فى صندوق المشروع .

٤-٤ فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

٤-٥ فى حالة قيام برنامج الغذاء العالمى بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالسداد العاجل للغرامات .

٥ - الإشراف على السلع والتعويضات :

٥-١ تمكن الحكومة الخبير المعين من قبل برنامج الغذاء العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادات بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

٥-٢ على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الغذاء العالمى وحده الحق فى متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحرى أو البرى فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التى تلحق بالسلع والتى تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاههما نيابة عن الحكومة وبناءً على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

٥-٣ بدون الإخلال بمصطلح «نقل الملكية» فإنه فى حالة تعدى التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الغذاء العالمى الحق بناءً على رغبته وحده فى رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التى تقع فى مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها .

٥-٤ لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق تختص ببوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الغذاء العالمى فيما يتعلق بالشكل الإدارى للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

٥-٥ فيما يتعلق بالسلع التى يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة فى بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الغذاء العالمى والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الغذاء العالمى باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحمولة الواردة على ظهر المركب وفى حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتى سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة فى بوليصة الشحن ، يقوم البرنامج بالتحرى عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة - وتبدأ مسئولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع بمجرد انتهاء عملية التفريغ والتى تتولى فى ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب . أما فى حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء ، تكون مسئولية الحكومة فى هذه الحالة هى التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً فى ميناء الاستلام المحدد .

٥-٦ بالنسبة للشحنة الواردة فى حاويات أو ما شابه ذلك تحمل عبارة (FCL) أى «حمولة كاملة» فالحكومة فى هذه الحالة مسئولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب فى ميناء التفريغ ولابد من تواجد مندوب برنامج الغذاء العالمى أثناء عمليات التفريغ فى الميناء وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ما قبل التفريغ أى تدخل ضمن مسئولية البرنامج ، حيث ما زال مالكًا للشحنة وإذا حدث أى تأخير أو تباطؤ

فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفريغ أى تقع ضمن مسئولية الحكومة ، بمعنى أنها حدث بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة ، أما فى حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع ، وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة ، فإن الخبير المعين من قبل البرنامج غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات ، وعلى ذلك فإن أية خسائر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التى يصبح لها الحق فى إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات .

٦ - الانتفاع من السلع :

٦-١ يتم شحن سلع برنامج الغذاء العالمى إلى الميناء بمصر وبعد الانتهاء من إجراءات رسوم الميناء وإنهاء التخليص الجمركى يتم إيداع المواد الغذائية فى مخزن عمومى وتنتقل السلع على دفعات ربع سنوية إلى المجتمعات المستفيدة من المشروع .

٦-٢ يتسلم المنتفعون حصصًا عائلية خلال فترة الاستيطان بالمشروع لمدة سنتين على الأكثر ، وتتوقف فترة الاستيطان للمنتفعين المسجلين للعمل بأنشطة البرنامج على خطة عمليات التنمية بكل قرية ولكنها لن تزيد عن سنتين تحت أى ظرف .

٦-٣ يتم إعلام المنتفعين بتاريخ بدء توزيع السلع الغذائية بمجرد وصولها إلى مخازن التوزيع بالقرى وستكون متاحة لهم للحصول على حصصهم الغذائية بتقديم بطاقات استلام الحصص ، بالنسبة للأزواج ستكون البطاقات باسم كل من المنتفع المباشر وقرينته وذلك النظام الجديد له مزاياه فى أنه حين يتغيب المنتفع المباشر يقوم قرينه / قرينته باستلام الحصة الغذائية نيابة عنه . وفى حالة الأسر التى تعولها الإناث ستكون البطاقة باسم المرأة العائلة واسم عضو آخر من الأسرة بناءً على اختيارها . تتضمن بطاقات الاستلام البيانات الأساسية عن المنتفع كالاسم الكامل (كما فى البطاقة الشخصية أو شهادة الميلاد) والنوع ومحل الإقامة الحالى ... إلخ . وذلك لتسهيل عمليات المتابعة من قبل هيئة موظفى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وبرنامج الغذاء العالمى .

٦-٤ تقوم الوحدة الإدارية للمشروع برئاسة المدير التنفيذى بالتنسيق مع السلطات المحلية والهيئات العامة المعنية لاتخاذ إجراءات صارمة لضمان سلامة السلع الغذائية قبل وصولها للمنتفعين وللتحكم فى عمليات التوزيع ومنع أى مخالفات فى قوانين ترخيص السلع المدعمة من برنامج الغذاء العالمى وفى حالة حدوث ذلك سيقوم المشرف العام على المشروع بإخطار المدير القطرى للبرنامج على الفور بهذه المخالفات وما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع وإصلاح ذلك .

٦-٥ بدون الإخلال بمصطلح «نقل الملكية» فإن برنامج الغذاء العالمى له كامل الحق فى البحث مع الحكومة فى إمكانية استخدام كمية من السلع المسلمة فى حالات الاحتياجات الغذائية الطارئة وغير المتوقعة داخل أو خارج البلد المعنية وسوف يتم استبدال هذه السلع المستخدمة فى الإعانة فى حالات الطوارئ بواسطة البرنامج وذلك طبقًا لما تم الاتفاق عليه بين كلٍ من برنامج الغذاء العالمى والحكومة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف النقل والتداولات الخارجية ستكون على نفقة برنامج الغذاء العالمى .

٧ - مدخرات المشروع :

٧-١ لن يتم بموجب هذه الاتفاقية بيع المعونة الغذائية للمنتفعين وسوف تضمن الحكومة أن المنتفعين لن يطالبوا بأية مدفوعات أخرى ، كما يتم فتح حساب منفصل بالأموال الناجمة عن بيع الفوارغ وأيضًا أموال التشغيل الناجمة عن بيع المواد الغذائية والفوارغ الخاصة بالمشروعات السابقة وفقًا للحسابات الواردة بتقارير المراجعة ، ويتم تسجيل كافة المعاملات الخاصة بهذا الحساب فى الدفاتر المالية ببرنامج الغذاء العالمى . ويدير البرنامج هذا الحساب حيث يتولى المدير القطرى مسئولية الإدارة المالية والميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية الخاصة به .

٧-٢ يتولى البرنامج وإدارة المشروع عمل متابعة منتظمة لمصروفات المشروع وتقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير مالى سنوى مفصل بمصروفات المشروع وخاصة الدعم المقدم على مستوى القرية ويقدم هذا التقرير للجنة الفنية والمكتب القطرى لبرنامج الغذاء العالمى .

٧-٣ نظراً لأهمية نشاطى الزراعة والثروة الحيوانية للمنتفع حيث إنهما من أهم مصادر زيادة الدخل لديه فإن الصندوق سينفق وفقًا للإرشادات التالية :

يخصص (٣٠٪) من مدخرات المشروع للتدريب النظرى والميدانى والإرشاد الزراعى والدعم الفنى للمزارعين والتعاونيات والجمعيات الزراعية .

يتم تخصيص (٣٠٪) من مدخرات المشروع على الأصول المادية والمعدات اللازمة لدعم فقراء المزارعين من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة .

يتم تخصيص (٢٠٪) من مدخرات المشروع لتمويل نشاط الثروة الحيوانية .

يتم تخصيص (٢٠٪) توجه لدعم تمكين المرأة .

يتم تخصيص (٥٪) للارتقاء بمستوى أداء موظفى المشروع من خلال تلقى الدورات التدريبية .

وبالرغم من ذلك ، فإن الهيئة التنفيذية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ستتخذ منهجًا أكثر مرونة فى تحديد النسب المخصصة للبنود المختلفة بناءً على الاحتياج الفعلى .

٧-٤ تلتزم الحكومة بتقديم بيان بالحسابات المالية للمشروع إلى مكتب البرنامج سنوياً وبعد انتهائه من تقديم مساعداته للمشروع وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من محاسب قانونى خارجى على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطرى للبرنامج . كما تتم هذه المراجعة الحسابية بناءً على المعايير الدولية المطبقة على الأنظمة المالية لبرنامج الغذاء العالمى بموجب خطة العمليات رقم (٠٠٢/٩٥) أو أية تعديلات تطرأ عليها والتى يقوم المكتب القطرى برفعها للمشرف العام للمشروع والمدير التنفيذى . وتكون المراجعة المالية عن الفترة المالية من يناير حتى ديسمبر من كل عام ويلزم تقديم نتائج التقرير قبل ٣١ مارس من السنة التالية . يشير مصطلح «انتهائه» السابق ذكره إلى انتهاء مدة تقديم المعونة الغذائية من قبل برنامج الغذاء العالمى للمشروع .

٨ - الاستعداد لبدء العمل :

٨-١ لدى الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تلقى المساعدات بما فى ذلك فتح حساب مستقل فى البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية ... تقوم الحكومة بإخطار برنامج الغذاء العالمى كتابيًا بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجة فى البند الثالث الفقرة (٢) وبيان حديث عن عدد المنتفعين ، وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من التوريدات المتفق عليها .

٨-٢ سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة فى البند (٨-١) المشار إليه سلفًا فى أسرع وقت ممكن ويفهم ضمنًا أن برنامج الغذاء العالمى يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل فى مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك فى حالة إخفاق الحكومة فى تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد أوضحته الحكومة قبل انتهاء الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة .

٩ - القوانين واللوائح :

٩-١ تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع وذلك قبل البدء فى التنفيذ .

١٠ - تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

١٠-١ توفر الحكومة لبرنامج الغذاء العالمى ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفى ومستشارى الأمم المتحدة ومنظماتها كما تطبق الحكومة أحكام اتفاقية مزايا وحصانات الوكالات المتخصصة على ممتلكات برنامج الغذاء العالمى وأمواله ، وأصوله الثابتة ، وكذلك موظفيه ومستشاريه .

١٠-٢ تكون الحكومة مسئولة عن التعامل مع أى متطلبات أو ادعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الغذاء العالمى أو موظفيه أو مستشاريه أو أى أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذا العقد وأن تحافظ الحكومة على البرنامج والأشخاص المذكورين بعاليه وكذلك فى حالة وجود أى مطالبات أو ديون ناجمة عن العمل فى هذا العقد فيما عدا الحالات التى تتفق فيها الحكومة وبرنامج الغذاء العالمى على أن يكون هذه الحالات أو المطالبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء سلوك متعمد قام به هؤلاء الأشخاص .

١٠-٣ تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف المستفيدين والعامة ببرنامج الغذاء العالمى وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الغذاء العالمى وتوزيعها .

١١ - الترتيبات اللازمة لمتابعة وتقييم المشروع :

١١-١ تلتزم الحكومة بإعداد نظام للمتابعة الدورية وإعداد وتقييم ما يلى :

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة الناجمة والمساعدات غير الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمى وتوفير أية مساعدات خارجية أخرى تتصل ببنود المشروع وإذا لم يوضع أو يتفق على أحكام خاصة بما يخالف ذلك ، فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التى يوردها برنامج الغذاء العالمى بشكل مفصل عن الموارد الأخرى للمشروع .

١١-٢ حركة السلع الغذائية :

سوف تقدم الحكومة تقريراً ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن استلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الغذاء العالمى متضمنًا معلومات عن الكمية الكلية التى تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التى تم توزيعها وبيان بالخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية كل تقرير والموضحة فى الملحق الثانى .

١١-٣ إنجازات المشروع :

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير ربع سنوى عن تنفيذ المشروع يتضمن المؤشرات الواردة والموضحة فى الملحق الأول .

تضمن الحكومة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالحصول على البيانات والمعلومات المذكورة بعاليه كما تضمن إتاحة نسخ من التقارير وتوجيه موظفى المشروع والعاملين به وذلك قبل بدء التنفيذ .

١٢ - استمرار تحقيق هدف المشروع :

١٢-١ يعتبر هذا المشروع هو آخر نشاط تنموى لبرنامج الغذاء العالمى فى مصر وتلتزم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتقديم الدعم اللازم لدمج منتفعى برنامج الغذاء العالمى فى أنشطة المساعدات الحكومية التى تقدم لمزارعين وسوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الغذاء العالمى من تقديم مساعداته للمشروع .

(البند الرابع)

شروط عامة

١ - أن أحكام العقد التنفيذى سوف تفسر فى ضوء ديباجة الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى ديباجة هذه الوثيقة .

٢ - يعتبر هذا العقد التنفيذى سارى المفعول بالتوقيع عليه من الحكومة وبرنامج الغذاء العالمى على أن يتخذ بشأنه الإجراءات القانونية اللازمة .

٣ - يعتبر هذا المشروع منتهيًا لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الغذاء العالمى على المنتفعين .

٤ - لا يتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الغذاء العالمى وفى حالة حدوث أى تغيير هام فى تقدم سير المشروع يستدعى تغيير فى الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أو كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع ، فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الغذاء العالمى من خلال مكتب المدير القطرى حيث يتم التفاوض بشأن التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات .

٥ - فى حالة فشل أحد طرفى الاتفاقية فى الوفاء بالتزاماته التى تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه فإن للطرف الآخر الحق فى : (١) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابة ، أو (٢) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يومًا .

٦ - فى حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأى سلع غذائية مقدمة من برنامج الغذاء العالمى وبالأسلوب المحدد فى البند الثالث فقرة (٦) فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يساء استخدامها .

٧ - بالنسبة لسلع برنامج الغذاء العالمى المتبقية والتى لم تستخدم بعد فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقًا لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه .

٨ - تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى ديباجة خطة العمليات إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الغذاء العالمى ، وموظفيه والأفراد الآخرين المكلفين من برنامج الغذاء العالمى لتنفيذ خطة العمليات هذه .

بناءً على ما تقدم وقع الطرفان المفوضان على العقد التنفيذى هذا .

قدم العقد التنفيذى هذا فى أربع نسخ باللغة الإنجليزية .

القاهرة فى :

مفوضًا عن حكومة جمهورية مصر العربية

التوقيع : (**إمضـــاء**)

الاسم : **السيد/ أحمد الجيزاوى**

الوظيفة : وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

مفوضًا عن برنامج الغذاء العالمى

التوقيع : (**إمضـــاء**)

الاسم : **السيد/ جين بياترو بورديجون**

الوظيفة : المدير القطرى برنامج الغذاء العالمى

النتـائج والمخـرجـات	المؤشـــرات
النتائج : مساعدة المجتمعات الريفية التى تعانى من الفقر وانعدام الأمن الغذائى على خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية والتى ستسهم فى زيادة مستويات الدخل لتلك المجتمعات من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى .	النسبة المخصصة للغذاء فقط من دخل الأسرة .
مخرج ١ - تمكين المجتمعات الهاشة .	عدد المجموعات القائمين على تنفيذ خطط عمليات المشروع . عدد المؤسسات المجتمعية المحلية التى تم بناء القدرات والمهارات بها . عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفى المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة . عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لبرامج التدريب .
مخرج ٢ - خلق الأصول المادية .	عدد المنازل التى تم إنشاؤها - عدد الآبار السطحيـــة التى تم حفرها . عدد المجتمعات المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية .
مخرج ٣ - اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمـة لزيادة الدخـل من النشـــاط الزراعـــى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة .	نسبة المجتمعات المتوفر لهم الحصول على الخدمات الإرشادية المتطورة . عدد السيدات المنتفعات اللاتى تلقين التدريب فى مجالات الزراعة ، تربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى . عدد المنتفعين الحاصلين على قروض صغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد فى مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى .
مخرج ٤ - رفع الوعى لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم .	عدد المنتفعين المكتسبين للخبـــرات الحياتيـة التى تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم .

قرار وزير الخارجية

رقم ٤ لسنة ٢٠١٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم (٢٢) الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥ بشأن الموافقة على العقد التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدة البرنامج لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة - البرنامج القطرى ٢٠١٣-٢٠١٧ ، المكون الثالث تأمين سُبل العيش وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة ، المكون الفرعى : المجتمعات الهشة بمحافظة مطروح ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/١/١٩ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية العقد التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدة البرنامج لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة - البرنامج القطرى ٢٠١٣ - ٢٠١٧ ، المكون الثالث تأمين سُبل العيش وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة ، المكون الفرعى : المجتمعات الهشة بمحافظة مطروح .

ويُعمل بهذا العقد اعتباراً من ٢٠١٣/٦/١٨

صدر بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٨

وزير الخارجية

سامح شكرى